خاتمة:

إن أكثر ما يميز الوضع الاقتصادي في الجزائر بوجه عام هو سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي والصناعي بشكل خاص، وتبرز هذه الظاهرة أكثر وبشكل واضح في الدول النامية التي نادت بالمبادئ الاشتراكية كقاعدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بحيث همشت دور القطاع الخاص واعتمدت على أسلوب التخطيط المركزي كبديل لإقرار وتوزيع المصادر، ونوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول، إلا أن أداء القطاع العام خلال الحقبة الزمنية الماضية كان مخيبا للآمال في الجزائر، ويرجع ذلك حسب العارفين بالاقتصاد الجزائري إلى ازدياد العجز في الموازنة العامة بسبب سياسات الدعم للسلع والصناعات التابعة للقطاع العام، وبالتالي عدم تحقيق كفاءة عالية هذا من جهة، وكذلك انخفاض معدلات نمو الناتج الصناعي في الثمانينيات، وتأثر هذا النمو سلبا بالتقلبات الاقتصادية العالمية، وعدم القدرة على المحافظة على معدلات النمو المرتفعة التي سادت في الستينات والسبعينات من جهة أخرى.

وتشير الدراسات والأبحاث الجارية في الدولة الجزائرية حاليا إلى أن مؤسسات القطاع العام أصبحت مصدر امتصاص للثروة الوطنية وأداة للفساد والمحسوبية ، والدولة في سياستها الجديدة تبحث عن موارد جديدة لتحسين استخدام الموارد المتاحة لديها علها تجد ضالتها بإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في ملكية وإدارة بعض مؤسسات القطاع العام ، كونه أكفأ من الدولة في إدارته لهذه المؤسسات، مما يسهم في توفير الموارد، ويقدم حوافز وخدمات اجتماعية أحسن من الدولة، حيث أنه يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر هذه المؤسسات العامة لو حولت إليه، لكن هذا لا يمكن أن يكون إلا إذا كان هناك مناخ قانوني واستثماري مناسب لنجاح عملية الخوصصة والانفتاح على اقتصاد السوق، ويعتبر نقصان هذا الشرط في عدد من الدول النامية عائقا أمام الاستثمار وفقدان ثقة رجال

الأعمال، وكذلك عدم التقيد بالقوانين وصيرورة حجم السوق ضئيلا ومحدودا من حيث فرص المنافسة والأسعار والخدمات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك قناعة لدى المسؤولين بأن الإصلاحات الاقتصادية تشكل عنصرا أساسيا في إزالة التشوهات الهيكلية التي تعيق انطلاق القطاع الخاص بما يملكه من إمكانيات بشرية ومالية وخدماتية وتوظيفها في عملية التنمية الوطنية، حيث يمكن القول بأن الإصلاحات في الجزائر تركزت على تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء الدعم عن السلع، وكذلك إلغاء القيود أو تخفيفها على ممارسة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية، لأن خوصصة القطاع العام المنتج أصبحت الآن ممرا إجباريا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.